WWW.QURANONLINELIBRARY.COM

تَنَسُّمُ ٱلْمُتَمَنَّىٰ

بِإِتْحَافِ ٱلشَّيْخِ مُحَمَّدٍ ٱلْمُهَنَّا

بِٱلْبَحْثِ ٱلْمُسَمَّى:

حُسْنَ ٱلكَحَلْ

فِي ٱلْوَقْفِ قَبْلَ جُمْلَةِ ٱلْبَدَلْ

فِي نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ﴾

تَأْلِيفُ الدّكتوُر

أحمد بن صابر بن عبد الهادي

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

WWW.QURANONLINELIBRARY.COM

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

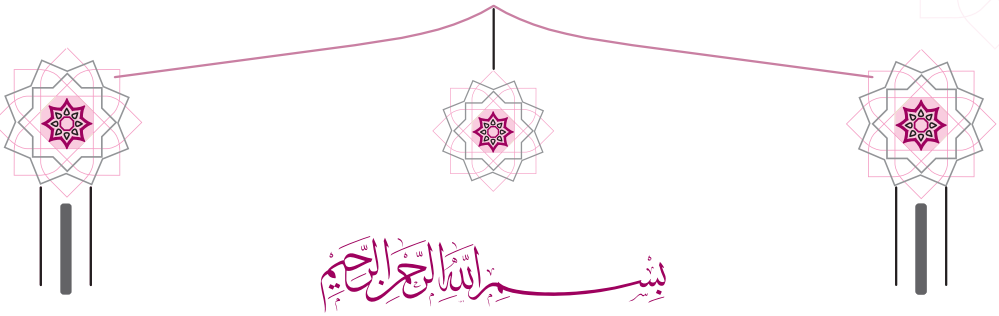

إنَّ الحَمْدَ للهِ، نحمدُه ونستعينُه ونستهديه، والصلاةُ والسلامُ على رسولِهِ محمدٍ وعلى آله وصحبِه ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

أما بعد..

فقد سُئِلْتُ عن الوقفِ على قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ﴾، والابتداء بقوله تعالى: ﴿كَيْفَ خُلِقَتْ ۝١٧﴾ [الغاشية:١٧]؟

فاستعنتُ بالله وحررتُ هذا الجوابَ، وأسميته: «**تَنَسُّمَ الْمُتَمَنَّى**[(١)]، **بِإِتْحَافِ الشَّيْخِ مُحَمَّدٍ الْمُهَنَّا ببحثي المُسمَّى: حُسْنَ الكَحَلْ**[(٢)]، **في الوقفِ قبلَ جُمْلَةِ البَدَلْ**»؛ شكرًا وعرفانًا ووفاءً لفضيلة الشيخ الأديب الأريب **محمد بن سليمان المهنا**، على ما قدَّمه ويقدِّمه؛ فلم أعلمْه إلا راغبًا في الحسنى، ولا صانعًا للمعروفِ إلا متزوّدًا للأخرى، لا يستفزُّه من شكرَه، ولا يُهمُّه من أنكرَه.

لَـهُ أَيَـادٍ عَلَـيَّ سَـابِغَةٌ أَعُـدُّ مِنْهَا وَلَا أُعَـدِّدُهَـا

وقلتُ في جوابِ هذه المسألةِ: إنَّ هذا الوقفَ قد أثار سؤالَ كثير من أهل

(١) قال في تاج العروس (٣٣/ ٤٨٩): «تَنَسَّمَ النَّسِيمَ: إذا تَشَمَّمَهُ، كتَنَسُّمِ العَلِيلِ والمَحْزُونِ إيَّاهُ؛ فَيَجِدُون لِذَلِك خِفَّة وفَرَحًا».

(٢) قال في تاج العروس (٣٠/ ٣١٧): «والكَحَل- مُحَرَّكَةً-: أن يعلوَ مَنابتَ الأشْفارِ سَوادٌ مثلُ الكُحْلِ خِلقَةً من غيرِ كُحْلٍ، أو هو أن تَسْوَدَّ مواضِعُ الكُحْلِ، وقد كَحِلَ- كـ«فَرِحَ»- فهو أَكْحَلُ وهي كَحْلاء».

الاختصاص فضلًا عن غيرهم؛ لأنَّ قوله تعالى: ﴿كَيْفَ خُلِقَتْ ۝١٧﴾ بدلُ اشتمال من قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ﴾، وفيه تفصيلٌ لما أُجمل قبله.

ولا إشكال في الفصل بين الجملتين ولو كانت الثانية بيانًا للأولى ومفسرةً لها وبدلًا منها.

ونظيرُ هذا الأسلوب في وقوع بدل الاشتمال استفهامًا وصحَّةِ الابتداء به، قول الفرزدق:

إلـىٰ الله أشـكو بالمدينـةِ حاجـةً وبـالـشـام أُخْـرَىٰ كيف تلتقيان؟(١)

فجملة الاستفهام «كيف تلتقيان» بدل ممَّا قبلها، أي إلى الله أشكو حاجتين تعذَّر التقاؤهما، وهي جملة مستأنفة؛ كما قال صاحب «خزانة الأدب».

ونحو ذلك قول الشاعر:

أقـولُ لـه ارحـلْ، لَا تُقيمـنَّ عندنـا وإلَّا فكن في السرِّ والجهرِ مُسْلِمًا(٢)

فقوله: «لا تقيمن عندنا» بدل اشتمال من «ارحل»؛ لما بينهما من الملابسة.

ونحو قولك: «لقد عرفت محمَّدًا من هو»؛ فجملة «من هو» بدل من «محمدًا»، ويصح الوقف على ما قبلها؛ بخلاف ما إذا كان البدل مفردًا فإنَّه لا يسوغ قطعُه ولا فصله.

وكما ورد في القرآن الكريم إبدال الجملة من المفرد فقد ورد عكس ذلك؛ وهو إبدال المفرد من الجملة في قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا ۝١ قَيِّمًا﴾ [الكهف:١-٢].

---

(١) البيت في المحتسب (١/ ١٦٥)، مغني اللبيب- تحقيق فخر الدين قباوة- (٥٢٨)، خزانة الأدب (٥/ ٢٠٨).

(٢) ينظر البيت في: مغني اللبيب (٦٢٨)، خزانة الأدب (٥/ ٢٠٧).

ونقل أبو حيان عن صاحب «حل العقد»: «يمكن أن يكون قوله: ﴿قَيِّمًا﴾ بدلًا من قوله: ﴿وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا﴾؛ أي: جعله مستقيمًا قيمًا». انتهى[(١)].

ويكون بدل مفردٍ من جملةٍ كما قالوا في: «عرفتَ زيدًا أبو مَن»: أنه بدلُ جملةٍ من مفرد.

وينبغي أن يُعلمَ أنَّ المتلازمات اللُّغويَّة كالتابع والمتبوع والمضاف والمضاف إليه والشرط وجوابه ليست على درجة واحدة في التعلُّق، وإن كان قد بعض المتقدمين قد أشار إلى شدَّة التعلُّق بينها إجمالًا، ولم يُفَصِّل القولَ في ذلك مع أنَّه يحتاج إلى تفصيل وتحرير وتحقيق فإنه ليس بين البدل والمبدل منه ما بين الصفة والموصوف من قوة التعلّق، وليس بين المعطوفين المفردين ما بين المعطوفين الجملتين كذلك، فقد أشار ابن عاشور إلى أن عطف الجمل يعدُّ عطفًا صوريًّا، وأوهى من هذا التعلق ما بين المستثنى والمستثنى منه إذا كان الاستثناء منقطعًا.. فتأملْ ذلك وقسْ عليه نظائره؛ فإنه يفيدك ويحل لك ما يعترضك من إشكالات.

وأقول: إنَّ الوقف على قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ﴾ يثير سؤالًا لمزيدٍ من البيان، ويُعين على الإمعان، والتروِّي في الفكر وإعمال الجَنان.

وقد ذكر بدر الدين الزركشيُّ (ت ٧٤٥)[(٢)] أن الوقف الناقص يحسُنُ إذا كان لضربٍ من البيان.

وبيان ذلك أن البدل من وسائل البيان في اللسان العربي وإذا كان في الأصل تابعًا إلَّا أنه يمكنه أن يستقل عن متبوعه إذا كان جملة مستوفية الأركان وانقسام الآية بالوقف عليها إلى جملتين يُلمح منه أنهم مأمورون بأمرين:

الأول: النظر إلى الإبل نظر اعتبار في عموم أحوالها وشأنها العجيب، فهي

(١) ينظر: البحر المحيط-مؤسسة الرسالة- (١٤/ ٢١٣)..

(٢) في البرهان في علوم القرآن (ص٣٦٤).

أموالهم ورواحلهم، ومنها عيشهم ولباسهم ونسج بيوتهم وهي حمالة أثقالهم تروح وتغدو أمام أعينهم ليلَ نهارَ لا تخفى عليهم، ومن عجيب أحوالها أنَّها لا تتأثر بحرارة الرمال، وأنَّ الله ﷻ جعل في بطونها أمعاءً تُخزِّن الطعام والماء بحيث تصبر على الجوع والعطش وهي تسير في المفاوز مما يهلك دونه غيرها من الحيوان وأنها لا تكذب، فلا تَبرُك إلا إذا انتهت طاقتها عن الحمل والسيرِ، وحدِّثْ وعدِّد من عجائب خلقها وصفاتها ولا حرج!.

الثاني: أنهم مأمورون بالتَّأمل خصوصًا في خَلْقها وخِلقتها على هذه الأوصاف الدالَّةِ على تقدير مُقَدِّر، والشاهدة بتدبير مُدبِّر، وأنَّ خالقها جدير بأن يُفرَدَ بتوحيد الألوهية والربوبيَّة وأن يُعَظَّم بالعبودية دون غيره.

ونظيرُ الفصل والوقْفِ بين الجملتين إذا كانت الثانية بيانًا للأولى، أو مُفسِّرَةً لها، قولُه تعالى: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُۥ﴾ ثم تقفُ وتبدأُ مُفَسِّرًا لِعِنَادِ الإنسانِ وجِدَالِهِ بقوله تعالى: ﴿قَالَ مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِيَ رَمِيمٌ ۝٧٨﴾ [يس:٧٨].

والوقف على قوله تعالى: ﴿فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ ٱلشَّيْطَٰنُ﴾ ثم تبدأ: ﴿قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَىٰ شَجَرَةِ ٱلْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَىٰ ۝١٢٠﴾ [طه:١٢٠].

وذكر ابن هشام (ت٧٦١)[1] في قوله تعالى: ﴿مَّا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبْلِكَ ۚ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ﴾ [فصلت:٤٣]- أنَّ «إنَّ» وما عملت فيه بدلٌ من «ما» وصلتها؛ على أحد الوجهين في معنى الآية.

قلت: ولم يمنع كونها بدلًا من صحَّة الوقف على الجملة قبلها وهو قوله تعالى: ﴿مَّا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبْلِكَ﴾ [فصلت:٤٣] بل وُضع فوقه الرمز «ج» الذي يدلُّ على جواز الوقف والوصل في مصحف المدينة النبوية، وأشير إليه بالرمز «**قلى**» في مصحف الشمرلي الذي يدل على رُجحان الوقف وقد

(١) في مغني اللبيب- تحقيق: فخر الدين قباوة- (٥٢٧).

اختلف الحكم على الوقف بين المصحفين بِنَاء على المعنيين المذكورين في الآية؛ لأن قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ﴾ إما أن معناه أن هذه المقولة قد قيلت لك وقيلت للرسل من قبلك أيضًا، فيكون الكلامُ كلُّه متصلًا، فيترجح الوصل.

وإمَّا أنَّ المعنى أنَّ ما يقوله هؤلاء المشركون لك وما يفعلونه صَدًّا وردًّا لدعوتك هو دأبُ أمثالهم من المعاندين للرسل قبلك، ثم يأتي قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ﴾ استئنافًا لقول آخر، وبناء عليه يترجَّح الوقف على ما قبله.

ولا يخلو قوله: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ﴾ من علاقة أيضًا بما بعده على الوجه السابق ذكره ففيه إيماء إلى وعيد الله ﷻ لمن آذاه ﷺ كما أوذي رسل الله قبله وأنه مثاب على ما لحقه من أذى كما أثيب هؤلاء الرسل والله ﷻ سيتجاوزُ عمَّا لحقه من الحزن إزاء كيدهم وعنادهم.

ومما يستأنس بالاستشهاد به في هذا المقام أيضًا صحَّةُ الوقف على قوله تعالى: ﴿هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُ﴾ والابتداء بقوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ هَبْ لِي مِن لَّدُنكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً﴾ [آل عمران:٣٨] وهو بيانٌ وتفسيرٌ لما قبله.

وكذا صحة الوقف على قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ﴿١٣٢﴾﴾ [الشعراء:١٣٢]، والابتداء بقوله تعالى: ﴿أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ ﴿١٣٣﴾﴾ [الشعراء:١٣٣]، وهو بدل بعض من كل؛ لأن جملة ﴿أَمَدَّكُم﴾ أخص من الأولى باعتبار متعلقيهما.

ونحو هذا صحة الوقف على قوله تعالى: تعالى: ﴿قَالَ يَا قَوْمِ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ ﴿٢٠﴾﴾ [يس:٢٠]، والابتداء بقوله: ﴿اتَّبِعُوا مَن لَّا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا وَهُم مُّهْتَدُونَ ﴿٢١﴾﴾ [يس:٢١]؛ وهو بَدَلٌ ممَّا قبله.

فإن قيل: إنَّ الوقفين في آية «الشعراء» وآية «يس» صحيحان لكونهما رأسي آية، وهذا الذي سوَّغ الوقف عليهما والابتداء بما بعدهما.

فيُجاب عنه بصحة الوقف عليهما على مذهب من اعتدّ بالوقف على

رءوس الآي ومن لم يعتدَّ بها لما ذكرته سابقًا.

وإن قيل: هلَّا ذكرتَ لنا أحدًا من علماء الوقف والابتداء المتقدمين وقف على مثل هذا لنحذو حذوه ونسير على نهجه؟

فيُجاب عن ذلك بما ذكرته من أمثلة والشواهد على ذلك كثيرة لمن تتبَّعها، أضف إلى ذلك أنَّ المتقدمين من علماء الوقف والوقف قد رسموا لنا معالم وضعوا لنا الأصول والقواعد التي نسير عليها دون تعيين الوقوف في القرآن وقفًا وقفًا وجملةً جملةً وكلمةً كلمةً، فلم يُلزِمُوا أنفسهم بالحكم على كل وقفٍ في القرآن وتعليله وتوجيهه، وإن كانت مصنفاتهم زاخرة بالأغلب والكثرة الكاثرة من ذلك، فما وافق قواعدهم فهو صحيح وإن لم يُذكر في مصنفاتهم وما خالفها فهو مردود لا يُعتد به وإن ذكره بعضهم وهمًا أو سهوًا.

قال الجعبري (ت ٧٣٢): «وعُلم مما ذكرته أنه لا وقف محرم ولا لازم خلافًا لمدعيه بل وصل الكل والوقف على كل كلمة مستقلة جائز»[(١)].

وقال الزركشي: «والوقوف أمرها على سبيل الجواز إِلَّا الذي بُنِي عليه الكلام وما سواه فعليك منه أن تختار الأفضل فالأفضل»[(٢)].

وقال ابن الجزري:

وليس في القرآن من وقف يجب ... ولا حرام غير ما له سبب[(٣)]

وصلى الله وبارك على سيدنا محمَّدٍ وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليمًا كثيرًا.

حرر في الثاني من ذي القعدة ١٤٤٦،٣٠ نيسان (أبريل) ٢٠٢٥م

(١) وصف الاهتداء في الوقف والابتداء (١١١).

(٢) (١/٣٦٨).

(٣) طيبة النشر- تحقيق الشيخ إيهاب فكري- (١٣).